أكدوا رفضهم التام لأي إجراء لرفع الأسعار وفرض الرسوم بحجة عجز الميزانية

نواب : المساس بجيب المواطن ..خط أحمر وعواقبه وخيمة

رياض العدساني | خالد العتيبي | علي الدقباسي | عبدالله الكندري | حمود الخضير

- العدساني : على الحكومة القيام بإجراءات لتعزيز الاحتياطي العام وتنويع مصادر الدخل
- احتساب عائد جميع الأصول يؤكد أن الكويت تقف على أرض صلبة ورصيدها ممتاز
- الدقباسي: الحفاظ على حقوق المواطن وتعزيز مقدراته المالية دون مساس
- الخضير: على الحكومة تجنب أي إصلاح مالي يستهدف دخل المواطن
- عبدالله الكندري: سرقات « اليوروفايتر» و«الداو» و«صندوق الموانئ» و«التأمينات» عجزكم الحقيقي
- خالد العتيبي: الفشل في كيفية إدارة الثروة سيصاحبه حتماً عجز في الميزانية
- حماد : عجز الميزانية الجديدة «دفتري» وليس «حقيقيًا»
- المطيري لإنشاء هيئة استشارية في مجلس الأمة لفحص البيانات الحكومية ذات العلاقة بالملاءة المالية

في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة على لسان وزيرة ماليتها مريم العقيل عن أكبر عجز مالي بتاريخ الكويت بالميزانية العامة ، والذي بلغ 9.2 مليارات دينار ، وألمحت إلى بعض الإستراتيجيات التي قد تكون بها مس لجيب المواطن ، رفض عدد كبير من أعضاء مجلس الأمة هذه التلميحات والحلول التي تؤثر على المواطنين ، رافعين شعار «المساس بالمواطن خط أحمر» .

في هذا السياق أكد النائب رياض العدساني أن ما نشر من بيانات حول العجز في الميزانية الجديدة والإيحاء للمواطن بأن الدولة متجهة نحو أزمة مالية أمر غير صحيح على الإطلاق.

وقال العدساني في مؤتمر صحفي عقده تحت عنوان «الكويت بخير» بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه لا يتفق مع الأرقام التي ذكرتها الحكومة عن الميزانية الجديدة، مشيرا إلى أنه سبق أن جاءت الحكومة بأرقام تقديرية عن الميزانية ثم تم تخفيضها في لجنة الميزانيات بمجلس الأمة.

وأضاف أنه يرفض أي إجراء لرفع الأسعار وفرض رسوم على الخدمات أو تقليص الدعم بحجة تخفيض الإنفاق، مبينا أنه على الحكومة ان تطبق سياسة الترشيد في وزاراتها.

وقال العدساني إن احتساب عائد جميع الأصول يؤكد أن الكويت تقف على أرض صلبة ورصيدها فوق الممتاز وخصوصا في صندوق الأجيال القادمة.

وبين أنه ليس صحيحا ما نشر عن أن العجز في الميزانية العامة يبلغ 9.2 مليار دينار وأنه العجز الأكبر في تاريخ الكويت، لأن هذه الأرقام تقديرية من الجانب الحكومي وليست فعلية.

واعتبر العدساني أن الحكومة تعيد نفس سيناريو العام الماضي عندما أكدت أن العجز سيبلغ 8 مليار دينار في حين انه تم تغطيته بسحب 3 مليارات دينار فقط من الاحتياطي العام.

وشدد على أن الصورة الواقعية عدم وجود عجز مالي، وإنما الإيرادات النفطية لا تغطي المصروفات، مطالبا الحكومة بإعلان البيانات المالية كاملة.

واقترح العدساني 4 نقاط رئيسية لمعالجة عجز الميزانية، أولها التقيد بقواعد الميزانية والنظم واللوائح المنظمة لها، وأن يعكس الحساب الختامي واقع الميزانية وعدم القيام بالنقل بين بنود الميزانية بشكل مخالف وخاطئ.

وأضاف أن ثاني النقاط هو محاربة الفساد وإحالة كل شخص متجاوز إلى النيابة العامة واستعادة الأموال المسلوبة.

وتابع أن ثالث النقاط هو تعزيز الشركات التي تمتلك فيها الحكومة حصصا كبيرة لزيادة الإيرادات للمال العام وتعزيز الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة.

وأوضح أن رابع النقاط تتعلق بتطبيق توصية لجنة الميزانيات ومجلس الأمة فيما يتعلق بتوريد 8 مليارات دينار من الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطي العام.

وطالب العدساني رئيس الوزراء ووزيري المالية والنفط باتخاذ إجراءات لتعزيز الاحتياطي العام للدولة من الأرباح المحتجزة.

وأشار إلى أن الحكومة هي المسؤولة أولا وأخيرا عن الحالة المالية للدولة وليس الشعب الكويتي أو مجلس الأمة الذي قام بالتوصية بإجراءات عديدة لتعزيز الميزانية العامة للدولة.

ولفت العدساني إلى أن الأصل في الميزانية العامة هو تضمين كل بنود المصورفات ومنها المصاريف الخاصة بميزانية التسليح والذي يشمل صفقتي (اليورو فايتر) و(الكاراكال) مع الميزانية العامة وألا تكون مستقلة حتى لا يستنزف الاحتياطي العام.

وأكد على ضرورة حسن استغلال مؤسسة الموانئ التي لم يتجاوز إيرادها 97 مليون دينار بشكل أفضل لتشكل إيراداتها رافدا فاعلا في الميزانية العامة للدولة.

وبين أنه من الإخفاقات الحكومية أيضا عدم تحصيل أرباح فائتة من شركة المشروعات السياحية بقيمة 290 مليون دينار.

ولفت إلى ضرورة معالجة ملف حساب العهد حتى لا يتضخم، وإعادة سقف الصادرات النفطية إلى 3 مليون برميل يوميا كما كان في السابق.

كما حمل العدساني الحكومة مسؤولية عدم التقيد بقواعد الميزانية، وانخفاض صادرات النفط من 300 مليون برميل يوميا إلى 2.885 مليون برميل مما ترتب عليه بشكل طبيعي انخفاض الإيراد العام.

وشدد على ضرورة استغلال الوفرة المالية بشكل صحيح لتنمية إيرادات الدولة واتباع سياسة رشيدة في الإنفاق والتقيد بقواعد الميزانية.

وأشار إلى ان وزارة الخارجية كان المبلغ المقدر للتحويلات الخارجية فيها 100 مليون دينار بينما تم فعليا تحويل 651 مليون دينار في السنة المالية المنتهية للسفارات والقنصليات بالخارج.

وأوضح أن هذه التحويلات شكلت 5 أضعاف المبلغ المقرر وتم سحبها من خلال حساب العهد والاحتياطي العام للدولة مما يدل على أن الخلل لدى الحكومة وليس في المواطن حتى يقال إن باب الرواتب هو الذي يؤثر في الميزانية العامة للدولة.

وأشار إلى أن وزارة الداخلية قامت برفع بند المصروفات الخاصة من 15 مليون دينار إلى 25 مليون دينار بموافقة ومباركة وزارة المالية.

وشدد على ضرورة الابتعاد عن أي إجراءات مثل ضرائب القيمة المضافة والضريبة الانتقائية مؤكدا رفضه خصخصة القطاعات العامة والحيوية مثل الكهرباء والماء وعدم المساس بجيوب المواطنين سواء فيما يتعلق بالخدمات أو الرواتب والأجور والعلاوات.

وقال إن أي من هذه الإجراءات سيضع الحكومة في مواجهة الاستجوابات.

وأضاف العدساني أن الأمر لا يقتصر على التجاوزات المالية فقط وإنما هناك الاختلاسات والتعدي على الأموال العامة واستباحتها ومنها ما حصل في قضية (بند الضيافة) الذي كان مقدرا له 2 مليون دينار وتم رفعها إلى 25 مليون دينار لتحال القضية بعدها الى المحاكم، وكذلك في السنة التالية عندما تم رفع المبلغ من 2 مليون دينار إلى 10 مليون دينار.

وذكر أن من التعديات الصارخة على المال العام ما تم في عهد المدير الأسبق للتأمينات الاجتماعية الذي صدرت ضده العديد من الأحكام القضائية ومنها المحكمة العليا البريطانية التي قضت برد 847 مليون دينار، مطالبا بتفعيل الاتفاقية مع الجانب البريطاني وجلب المدير الأسبق لمؤسسة التأمينات إلى الكويت.

وتطرق العدساني إلى وجود تجاوزات صارخة في عدد من القضايا من بينها صندوق الموانئ وسرقة رمال بنحو مليون دينار، منادياً بتطبيق الأحكام القضائية ومعاقبة كل متجاوز حتى يكون عبرة لغيره.

وأضاف أن الأمر يتطلب إحكام الرقابة والتدقيق على وزارات الدولة قائلاً « الأمر يتطلب أيضا من الجهات الرقابية التدقيق والتفتيش على الجهات الحكومية وبالأخص وزارات السيادة».

وقال العدساني « هناك ضعف في رقابة بعض الجهات الرقابية على وزارة الداخلية فيما يخص المصروفات الخاصة، ووزارة الخارجية فيما يخص التحويلات الخارجية، ووزارة الدفاع فيما يتعلق بميزانية التسليح الاستثنائية».

من جهته أعرب النائب علي الدقباسي عن رفضه ما ورد على لسان وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل فيما يتعلق بتلميحات بشأن إعادة النظر في بند رواتب العاملين بالحكومة.

وقال الدقباسي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه سيستخدم كل الوسائل الدستورية ضد هذا التوجه، بدءًا من اليوم بتوجيه عدد من الأسئلة البرلمانية، مشددًا على أن «المساس بجيب المواطن مرفوض».

وأضاف «لن نقف مكتوفي الأيدي» مؤكدًا ضرورة طي صفحة المساس بالرواتب وعلى الحكومة القيام بإجراءات لتقويم الهدر.

وقال الدقباسي «إذا كانت الدولة جادة في رغبتها بالإصلاح عليها حل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب، ووقف الهدر في الصرف على وقود الطائرات الخاصة للوزراء والحفلات والكماليات».

وأشار إلى وجود 30 بالمائة من موظفي الحكومة من الوافدين بينما يقف الكويتيون في طوابير الانتظار للتوظيف، معتبرًا أن «السياسة المالية للدولة ليست على ما يرام».

وقال الدقباسي « رسالتنا واضحة للحكومة ونحن ملتزمون بالحفاظ على حقوق المواطن الكويتي وتعزيز مقدراته المالية دون المساس بها».

بدوره دعا النائب د. حمود الخضير الحكومة إلى صرف النظر تماما عن أي محاولة لمعالجة ما تسميه عجزا في الميزانية من جيوب المواطنين، مؤكدا أن مساعيها الاصلاحية التي تستهدف المواطن لن تجد لها في مجلس الأمة طريقا أو موطئ قدم.

وقال الخضير في تصريح صحفي «لو فكرت الحكومة بطرحها فإنها لن تجد سوى المزيد من المعارضة والاستياء المصاحب للتشكيلة الحكومية الجديدة منذ أيامها الأولى».

وأضاف أن الحكومة دأبت من خلال وزرائها أحيانا ومسؤوليها التنفيذيين أحيانا أخرى على الترويج لوجود عجز في الميزانية يتطلب زيادة الرسوم على الخدمات أو تقنين الدعوم والحقوق المكتسبة للمواطنين.

ورأى أن الحكومة تبالغ في إثارة الخوف والقلق لدى المواطن خصوصا لدى عرضها تفاصيل الميزانية العامة للدولة.

وأكد الخضير أن مخاوف الحكومة غير منطقية لاسيما أن لديها من الاجراءات والخطوات التصحيحية التي تبدد هذه المخاوف من دون الاقتراب من دخل المواطن.

ولفت إلى أن نوابا وخبراء اقتصاديين أكدوا أن وقف الهدر الحكومي وإيرادات الاستثمارات وتحصيل ديون الحكومة كفيل برفض الميزانية من دون الحاجة إلى تحميل المواطن أخطاء الحكومات السابقة وفشلها في تجاوز تراجع الايرادات النفطية.

من ناحيته قال عضو مجلس الأمة عبدالله الكندري إن عمولات طائرات «اليوروفايتر» بلغت ٩ مليارات دولار، واختلاسات المال العام بلغت ٢.٤ مليار دينار، كما بلغت غرامة «الداو» بـ ٢.٢ مليار دولار.

وأضاف الكندري عبر حسابه على موقع «تويتر»: «مدير التأمينات الأسبق فهد الرجعان سرقاته بلغت ٨٠٠ مليون دولار، كما بلغت اختلاسات صندوق الموانئ والمليهة الروسية مليار دولار، قائلا: «هذه السرقات هي عجزكم الحقيقي ان كان هناك عجز»!.

من جانبه أكد النائب خالد العتيبي إن العجز في كيفية إدارة الثروة سيصاحبه حتما عجزا في الميزانية.

وقال العتيبي في تغريدة له عبر حسابه على موقع «تويتر»: «قلناها سابقا ونكررها على الحكومة الترشيد في منح الهبات المليارية والترشيد في رواتب الصفوة والمستشارين» .

ومن جانبه أكد حماد أن عجز الميزانية الجديدة هو عجز دفتري وليس حقيقيًا لأن الميزانية يتم قياسها على سعر برميل النفط وليس على أساس دخل الدولة بالكامل متضمنًا عائدات الاستثمارات الخارجية.

وأوضح أنه «باحتساب إيرادات الاستثمارات الخارجية والإيرادات النفطية سوف تحقق فائضا بالميزانية»، مؤكدًا في هذا الصدد رفضه فرض الضرائب على المواطنين.

على صعيد متصل أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة لتشكيل هيئة استشارية مالية متخصصة في مجلس الأمة لفحص الأرقام والبيانات الحكومية ذات العلاقة بالملاءة المالية والعجز في الميزانية والتأكد من مدى مطابقتها للواقع المالي للدولة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

في ظل اعلان الحكومة المستمر عن بيانات وتقديرات عن قيمة العجز في الميزانية العامة للدولة وما اتضح أنه عجز دفتري وتقديري وليس حقيقيا ولا يلامس واقع الأرقام والبيانات المالية .

وعلى ضوء عدم تجاوب الحكومة مع عشرات المقترحات النيابية الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة للمواطنين والتي تصطدم دوما بالتكلفة العالية وتأثيرها على الميزانية على حد قول الحكومة مثل الاقتراحات الخاصة بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية ومكافأة ربات البيوت وزيادة المساعدات الاجتماعية وقوانين المعاقين وغيرهم وفي مقابل الرفض الحكومي شكك متخصصون في دقة الارقام الحكومية المتعلقة بحساب الميزانية العامة والعجز المتوقع.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

تشكيل هيئة استشارية مالية متخصصة في مجلس الأمة تتعقب الأرقام والبيانات والمؤشرات التي تدلي بها الحكومة عند طرح ملفات ذات علاقة بالملاءة المالية والعجز في الميزانية العامة وترشيد النفقات وخفض التكاليف وسيكون على رأس عملهم فحص الأرقام الحكومية والتأكد من مدى مطابقتها للواقع المالي للدولة ، وتضم الهيئة أكاديميين متخصصين في الاقتصاد والقانون والتمويل وينتمون إلى جمعيات اقتصادية بالإضافة إلى دكاترة في الجامعة وأصحاب الخبرة في هذا المجال وتعمل بالتنسيق مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

بعد رفض الاقتراح برغبة الذي تقدم به من اللجنة

الفضالة : إعداد تعديل تشريعي لمساواة المرأة بالرجل في حق الولاية الصحية على المريض

- سعدون حماد: تقدمت باقتراح بقانون يعطي المرأة حق الموافقة على العمل الطبي

يوسف الفضالة

سعدون حماد

في الوقت الذي رفضت فيه اللجنة الصحية البرلمانية الاقتراح برغبة الذي تقدم به النائب يوسف الفضالة لمساواة المرأة بالرجل في الإجراءات الصحية ، كشف كشف الفضالة عن إعداده تعديلا تشريعيا يقضي بإلغاء ولاية الرجل الصحية على الابن سيتقدم به إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل لإضافته إلى ما تدرسه اللجنة من اقتراحات بشأن حقوق المريض. وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الإلزام بموافقة الأب أو الجد على إجراءات دخول المريض المستشفى أو إجراء العمليات الجراحية وعدم الاعتداد بموافقة الأم تعد إشكالية حقيقية في مستشفيات الكويت. ولفت إلى حجم معاناة المرأة في موضوع علاج ابنائها. مستغربا قرار اللجنة الصحية بعدم الموافقة على الاقتراح برغبة الذي تقدم به لمساواة المرأة بالرجل في الإجراءات الصحية.

وأوضح الفضالة ان الاقتراح برغبة الذي تقدم به يهدف الى مساواة المرأة بالرجل في هذه الاجراءات وهو امر بسيط لا يتطلب تعديلاً تشريعياً خاصا بالولاية الصحية للمرأة ويمكن تحقيق ذلك بقرار من وزارة الصحة.

- «الصحية البرلمانية» رفضت المقترح لأن الأصل تعديل هذا الوضع بقانون وقد تقدمت به

من جهته قال مقرر اللجنة الصحية النائب سعدون حماد إن اللجنة لم ترفض الاقتراح النيابي بشأن الولاية الصحية للمرأة، ووافقت على الفكرة من حيث المبدأ، مع طرح وجهة نظرها بأن يكون الاقتراح بقانون وليس برغبة.

وأوضح حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن " أحكام الولاية محددة بالقانون المدني والأحوال الشخصية، وأي تعديل يهدف لمعاملة المرأة كالرجل في الولاية الصحية على الأولاد يحتاج إلى تعديل تشريعي. وقال حماد إن " اللجنة الصحية في اجتماعها المنعقد في 18 ديسمبر 2019 رأت عدم قانونية هذا الاقتراح برغبة، لأن أحكام الولاية محددة بالقانون المدني والأحوال الشخصية، وأن تعديل القانون لمعاملة المرأة كالرجل يحتاج إلى تعديل تشريعي. وكشف عن تقدمه باقتراح بقانون لحل هذه المشكلة ينص على حق المرأة الموافقة على العمل الطبي أو الجراحي للقاصر أو كل من كانت إرادته غير معتبرة قانونا. وبين أن اقتراحه جاء لمواجهة الكثير من الحالات التي لا يكون الأب أو الولي موجودًا أو أن الأم أو الزوجة أقرب إلى المريض لتولي هذا الدور حرصًا وخوفًا على المريض، مؤكدًا أن إعطاء المرأة أو الزوجة هذا الحق أمر مهم وضروري.